الفصل الثالث
الأخطاء والمخالفات

مفهوم الغش والتلاعب المحاسبي:

تأتي أهمية خلو القوائم المالية من الأخطاء والتحريف والغش في كونها لابد أن تعبر عن الصورة العادلة لنتيجة النشاط والمركز المالي، وذلك لاعتماد مستخدمي القوائم المالية عليها في اتخاذ قراراتهم، ويمكن تحديد أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال العرض المحايد للقوائم المالية فيما يلي[1]:

- توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرارات عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية.
- زيادة منفعة المعلومات المحاسبية مما ينعكس على زيادة الأهمية النسبية للدور الذي يؤديه المحاسبون والمراجعون لإدارة المنشأة والجهات المختلفة المرتبطة بها.
- تقليل التحيز الشخصي عند إعداد القوائم المالية بالاعتماد على أساليب محاسبية موضوعية تستند إلي معايير المحاسبة التي تصدرها الهيئات المهنية والتي تمثل إطاراً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- تحقيق الهدف الأساسي من وظيفة مراجع الحسابات لتقديم رأي فني محايد يستند إلي قوائم مالية معدة بطريقة موضوعية وملائمة.

عرفت مصلحة التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة الغش بأنه " أي تصرف بالخداع يؤدي إلى الإضرار بمصالح عملاء شركات الأعمال أو مستهلكيها أو الإضرار بمساهميها " كما عرفت لجنة تريدواي الأمريكية الغش في التقارير المالية بأنه " السلوك المتعمد سواء كان بالارتكاب أو الحذف أو عن طريق الإهمال الذي ينتج عنه قوائم مالية مضللة بصورة جوهرية وينطوي الغش في القوائم المالية على عديد من العوامل ويأخذ العديد من الأشكال

(١) د. سامح محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص ص (٣-٣٤).

مثل التحريفات الجسيمة في سجلات المنشأة أو التزييف أو الاصطناع في العمليات كإثبات عمليات وهمية أو تطبيق خاطئ للمبادئ المحاسبية.

ماهية الخطأ والغش والارتباطات غير القانونية :

١) تعريف الخطأ:

يشير اصطلاح "الخطأ" إلى أخطاء غير مقصودة في القوائم المالية والسجلات والدفاتر، مثل:

- أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات والبيانات المالية.
- أخطاء فنية وهي ناتجة عن الجهل بقواعد وأصول المحاسبة، كالخلط بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية .
- إغفال أو سوء تفسير الحقائق.
- سوء تطبيق السياسات المحاسبية

٢ـ تعريف الغش:

يشير اصطلاح " الغش" إلى فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة. انظر على سبيل المثال:

أو الموظفين أو أطراف ثالثة ينتج عنها عرض غير صحيح للقوائم المالية، وقد ينطوي الغش على ما يلي :

- التلاعب بالسجلات أو المستندات أو تزويرها أو تغييرها.
- سوء توزيع الأصول.
- حذف أو إلغاء آثار العمليات من السجلات أو المستندات.
- تسجيل عمليات وهمية.
- سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

٣) تعريف التصرفات غير القانونية :

الارتباطات والتصرفات غير القانونية هي ناتجة عن دفع رشاوي أو مدفوعات غير قانونية بواسطة المنشأة، وأن مستخدمي القوائم المالية لديهم توقعات أن يكتشف المراجع الخارجي التصرفات غير القانونية أثناء تنفيذ عملية المراجعة، ويعتقد الباحث أن تلك التوقعات تعتبر معقولة. ورغم أن أهمية نظم الرقابة الداخلية الفعالة في تخفيض إمكانية ارتكاب التصرفات غير

القانونية إلى أدنى حد ممكن، بالإضافة إلى زيادة إمكانية اكتشافها في حالة ارتكابها، فإنه من الضروري توسيع نطاق مسئوليات المراجعين بخصوص اكتشاف تلك التصرفات.

مدى مسئولية المراجع عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية :

- المراجع الخارجي غير مسئول عن منع الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية، ولكن يجب عليه بذل العناية المهنية الملائمة والذي تتطلب منه دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة وتوقيتها، وعمل برنامج مراجعة شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف مادي في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية.
- كما يتوجب على المراجع الاستفسار من إدارة المنشأة حول اكتشاف أي خطأ جسيم أو غش أو أية تصرفات غير قانونية في الحسابات[1].
- ويجب على المراجع عند التخطيط لإجراءات المراجعة وتنفيذها، وعند تقييم النتائج والإبلاغ عنها أن يأخذ في الاعتبار مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية ومنها:
  - تساؤلات حول استقامة وكفاءة إدارة المنشأة ونزاهتها.
  - حالات الاحتيال والغش المتورطة فيها الإدارة.
  - التحريفات المادية الناتجة عن الأخطاء والتصرفات غير القانونية.
  - التحريفات التي تشير إلى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية متضمناً تصميم وتشغيل عملية إعداد التقارير المالية للمنشأة.

❖ **إجراءات المراجع الخارجي عندما تشير الظروف إلى وجود تحريف مادي على القوائم المالية:**

١) عندما يواجه المراجع ظروفاً من الممكن أن تشير إلى وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن غش أو خطأ أو تصرفات غير قانونية،

---

(١) جربوع، يوسف محمود، ٢٠٠١، أساسيات الإطار العملي في مراجعة الحسابات، ٢٠٠١، الطبعة الأولى، ص١٥٢-١٥٣، مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين.

فيجب عليه تنفيذ إجراءات لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية محرفة مادياً[1].

٢) ويعتمد التغيير في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الواجب تنفيذها على:

- حكم المراجع فيما يتعلق بنوع الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية التي تشير إليها الظروف.
- احتمال حدوث هذا الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية.
- احتمال تأثير هذا الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية.

٣) لا يمكن أن يفترض المراجع أن حالة الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية هي حدث منفصل.

❖ **حصول المراجع على إقرارات من الإدارة :**

على المراجع أن يحصل على إقرارات مكتوبة من إدارة المنشاة[2] بخصوص أنها:

أ) تعترف بمسئولياتها في إنجاز وتشغيل نظم محاسبية وضبط داخلي مصُممة لمنع واكتشاف الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية.

ب) تعتقد أن آثار التحريفات في القوائم المالية غير المصُححة التي تم تجميعها من قبل المراجع خلال عملية المراجعة هي غير مادية على القوائم المالية.

ت) قامت بالإفصاح للمراجع عن كامل الحقائق الهامة ذات العلاقة بأي حالات الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية أو حالات مشبوهة معروفة لدى الإدارة والتي من الممكن أنها قد أثرت على المنشأة.

---

(١) د. يوسف محمود جربوع، مدى مسئولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة.

(2) American Institute of Certified Public Accountants, "Management Services", "Committee on Management Services", No. 2 and No. 3.

ث) أفصحت للمراجع عن نتائج تقييمها لخطر أن تكون القوائم المالية قد تحتوي على تحريف مادي كنتيجة للغش.

❖ **مسئولية المراجع الإبلاغ عن اكتشاف الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية:**

عندما يكتشف المراجع تحريفاً مادياً ناتجاً عن غش أو الاشتباه بوجود غش أو خطأ أو تصرفات غير قانونية يتوجب عليه الإبلاغ عن ذلك إلى:

أ) إدارة المنشأة.

ب) الأفراد المخولين بإدارة وحكم المنشأة.

ت) في بعض الحالات الإبلاغ للسلطات المنظمة والمنفذة للقوانين.

ث) يتوجب إصدار التقارير إلى الجهات ذات العلاقة حول حالات الغش المكتشفة وكذلك الخطأ والتصرفات غير القانونية على أساس وقتي (on Timely Basic)

❖ **الإبلاغ عن نقاط الضعف المادية في الضبط الداخلي:**

- يجب على المراجع أن يُبلغ إدارة المنشأة عن أي نقاط ضعف مادية في الضبط الداخلي ذات علاقة بمنع واكتشاف الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية والتي ظهرت للمراجع كنتيجة لإجراءات المراجعة التي قام بها .
- كما يجب أن يكون المراجع على قناعة أنه قد تم إبلاغ الأفراد المخولين بحكم المنشأة عن أية ملاحظات مادية في الضبط الداخلي ذات علاقة بمنع واكتشاف الغش والتي ظهرت للمراجع سواء عن طريق الإدارة أو تم اكتشافها من قبل المراجع خلال تنفيذ عملية المراجعة.
- إذا كانت أمانة ونزاهة الإدارة والأفراد المخولين بحكم المنشأة مشكوك فيها فإن المراجع عادة يدرس أخذ استشارة قانونية لمساعدته في تحديد الإجراء الملائم لاتخاذه.

❖ **الإبلاغ للسلطات المنظمة والمنفذة للقانون:**

- إن الواجبات المهنية للمراجع تحتم عليه المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالعميل، وفي العادة يُمنع الإبلاغ عن الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية لطرف خارج منشأة العميل.

- إن مسئوليات المراجع القانونية حول الإبلاغ تختلف من بلد لآخر وفي ظروف معينة فإن واجب المراجع المحافظة على السرّية ويقطع بالقانون أو قرارات المحاكم.
- في بعض البلدان على مراجع المؤسسات المالية واجب قانوني للإبلاغ عن حدوث الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية المادية للسلطات الإشرافية.
- عندما تكون هناك متطلبات قانونية بالإبلاغ عن الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية، فعلى المراجع الالتزام بها أو أخذ استشارات قانونية بخصوصها.

❖ **عدم قدرة المراجع على استكمال عملية المراجعة :**

- قد يرى المراجع أنه من الضروري الانسحاب من عملية المراجعة عندما لا تتخذ المنشأة إجراءات تجاه الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية والتي يرى المراجع أنها ضرورية في ظل الظروف حتى لو لم يكن للخطأ والغش والتصرفات غير القانونية تأثير مادي على القوائم المالية.
- ومن ضمن العوامل التي تؤثر على رأي المراجع وجود أدلة على تورط أعلى سلطة في المنشأة والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية إقرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية علاقة المراجع الذي يسعى عادة للحصول على استشارة قانونية عند الوصل إلى مثل هذا القرار[1].

❖ **مدى مسئولية المراجع عن عدم اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بعد صدور تقريره:**

لا يوجد إلزام قانوني على المراجع للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره، ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بأن تلك القوائم تأثرت بأخطاء وغش وتصرفات غير قانونية جوهرية، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم وفي هذه الحالة يجب على المراجع القيام بما يلي:

---

(١) حلس، سالم عبد الهب، ٢٠٠٢، التقديرات المحاسبية والمشاكل الناجمة عن استخدامها وموقف مراجع الحسابات الخارجي المستقل منها، العدد ٦٩، ص ٢١٣-٢٢٢، من مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق .

أ) أن يطلب من إدارة المنشأة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي الناتج عن الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية على القوائم المالية.

ب) القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت ممكن مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية التي تم اكتشافها.

ت) إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية مرحلية (فترية) عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المراجع في وقت قريب، فيجوز للمراجع أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه القوائم بدلاً من إصدار قوائم مالية مُعدلة كما ورد في البند (ب).

ث) وأخيراً يجب على المراجع اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة.

❖ ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة، فيجب على المراجع أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، وبأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فإن المراجع سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلاً وهي :

أ) إخطار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعداً الربط بين تقرير المراجع الخارجي والقوائم المالية.

ب) إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المراجع مستقبلاً.

ت) إخطار كل شخص يعلم المراجع بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره مستقبلاً.

مفهوم الغش والتلاعب المحاسبي:

لقد فرق مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بين الغش والخطأ والتلاعب حيث عرف كلاً منها كما يلي [1]:

أولاً: الخطأ: هو التحريف أو الحذف أو الإهمال غير المتعمد ومن أمثلته:

---

(١) د. جانيس روهيل، د. أندرسون استيفن، تعريب د. أحمد محمد زامل، وظيفة المراقب المالي، دور المحاسب الإداري، السعودية، جامعة الملك سعود، د.ت، ص٧٥.

أ) الخطأ في معالجة البيانات المحاسبية.
ب) التقديرات المحاسبية الخاطئة نتيجة سوء الفهم.
ت) الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية.

ثانياً: الغش: فهو التحريف أو الحذف أو الإهمال المتعمد في القوائم المالية، فالأخطاء غير المتعمدة لا تعتبر غشاً.

ومن أمثلتها[1]:

أ) **أعداد التقارير المالية المضللة:** يتم ذلك عادة عن طريقة الإدارة بغرض خداع وتضليل مستخدمي القوائم المالية.

ب) **اختلاس الأصول:** يتم ارتكابه ضد المنشاة عن طريق العاملين بها في معظم الأحوال.

ثالثاً: التلاعب في القوائم المالية: هو القدرة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل المفصح عنه في القوائم المالية في المستقبل بغرض خلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية ويتم ذلك بطرق مختلفة منها[2]:

١. **عمليات حقيقية:** كالتحكم في توقيت أو شروط بعض الصفقات.
٢. **عمليات محاسبية:** كاختيار سياسة أو طريقة معينة أو تغييرها أو تبويب عناصر قائمة الدخل بشكل معين.
٣. **عمليات وهمية:** كالغش والتزوير.

وبذلك يمكن تحديد المقصود بالغش والتلاعب المحاسبي بأنه مجموعة الطرق والأساليب التي تستخدمها إدارة المنشأة والتي تهدف إلي إعطاء صورة مضللة عن نتيجة أعمال المنشاة ومركزها المالي عن طريق اختيار أسس قياس ووسائل إفصاح وإخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلاءم مع أغراض وأهداف الإدارة. هذا ويوجد ثلاث صعوبات أساسية تحول دون الاكتشاف الفعال للغش والتلاعب وهذه الصعوبات هي[3]:

١. **صعوبة اكتشاف غش الإدارة تلقائياً:** لأن الإدارة في موقع يمكنها من السيطرة على نظام الرقابة الداخلية وإخفاء الغش بمهارة فالإدارة هي

---

(١) د. سامح محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص٣٥.
(٢) د. طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.
(3) www.google.com , 20.5.2011

المسئولة عن إعداد القوائم المالية لذلك فإن كشف ومنع الخداع في التقارير المالية لابد أن يبدأ من المنشاة والتي تعد هذه القوائم.

٢. **غياب المرشد المهني الفعال:** الذي يساعد في اكتشاف غش الإدارة.

٣. **نقص خبرة بعض المراجعين الخارجيين:** بغش الإدارة وبدون هذه الخبرات فمن المحتمل أن يكون لدى المراجعين نماذج كافية لتقدير مخاطر غش الإدارة.

أهداف الغش والتلاعب المحاسبي في القوائم المالية:

إن الغش والتلاعب المحاسبي ما هو إلا عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية، وذلك لاستغلال الطرق الأساسية والتي أتاحتها المعايير المحاسبية، وذلك لتغيير حقيقة وواقع القوائم المالية من الوضع الطبيعي الواجب أن يكون عليه شكل الإفصاح المحاسبي إلي وضع آخر مخالف لهذا الوضع وذلك لخدمة أهداف معدي القوائم وأهداف الإدارة وتلجأ الإدارة إلي الغش والتلاعب في القوائم المالية لتحقيق عدة أهداف منها[1]:

أ) **تمهيد الدخل:** فالمؤسسات تفضل التقرير عن مستوى ثابت من النمو في الدخل وليس التقرير عن تذبذب كبير في مستوى الدخل، ويتم ذلك عن طريق عمل مخصصات كبيرة ولكن غير لازمة بالنسبة للالتزامات أو بالنسبة لتقييم الأصول وذلك في السنوات التي تحقق أرباح جيدة مما يؤدي إلي تحسين الأرباح في السنوات السيئة وعلى ذلك فإن تمهيد الدخل يساعد على إخفاء التغيرات في اتجاه الدخل وهو ما يساعد على استقرار الدخل من سنة لأخرى، الأمر الذي يساعد على تخفيض درجة المخاطر المحيطة بالمنشاة وهو ما يدفع المستثمرين المحتملين لشراء أسهم المنشاة وكذلك يدفع المستثمرين الحاليين إلي الحفاظ على الأسهم المملوكة لهم.

ب) الحصول على تمويل جديد أو الحصول على ميسرة للتمويل الحالي.

ج) إظهار الارتفاع في ربحية السهم وبالتالي تشجيع الاستثمار عن طريق بيع أسهم الشركة.

---

(١) د. سامح محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص ص٣٠-٣٧.

د) الحصول على قروض أكبر وتقليل تكاليف الاقتراض حيث يؤدي الغش والتلاعب المحاسبي إلي تحسين صورة نتائج وأداء المنشأة.

ه) المحافظة على أو رفع سعر السهم، وذلك عن طريق خفض مستويات الاقتراض حيث تظهر المنشاة بأنها تحقق مستوى جيداً من الأرباح وبالتالي تظهر بأنها تتعرض لقدر ضئيل من المخاطر، وهذا يساعد المنشأة على زيادة رأسمالها عن طريق إصدار أسهم جديدة ومقاومة محاولات السيطرة عليها من قبل منشآت أخرى.

و) القيام باتفاقيات القروض إذ تتضمن حداً معيناً للقيمة التي تقترضها المنشاة محسوباً على أساس أسهم رأس المال والاحتياطيات وبالتالي تقوم المنشأة في هذه الحالة بـ:

١. اختيار الطرق المحاسبية التي تعظم الأرباح وبالتالي الاحتياطيات.

٢. اختيار عملية التمويل التي لا تؤدي إلي إظهار الالتزامات داخل الميزانية.

أساليب الغش والتلاعب في القوائم المالية:

تقوم المنشآت بالغش والتلاعب المحاسبي ليمكنها تغيير الانطباع حول أداء أعمالها وزيادة قدرتها الكسبية الظاهرة للآخرين مما يؤدي إلي زيادة أسعار أسهمها وقدرتها في الحصول على تمويل إضافي، ويمكن تحديد أهم أنواع وأساليب الغش والتلاعب المحاسبي فيما يلي[1]:

أ/الغش والتلاعب في قائمة الدخل:

ويقصد بذلك التحايل عن طريق التلاعب في العرض والإفصاح وذلك عن طريق إعادة تصنيف عناصر قائمة الدخل بدلاً من التلاعب في تسجيل العمليات، حيث يمكن أن تقوم المنشأة بإظهار بعض العناصر في غير مكانها الصحيح حيث يمكن أن تعالج بعض بنود المكاسب غير العادية على أنها إيرادات عادية أو معالجة مصروف التشغيل على أنه مصروف غير تشغيلي، ويترتب على هذه الممارسات مستويات ظهور الدخل التشغيلي أعلى من الحقيقية ولكن دون أن يتأثر صافي الدخل النهائي.

---

(١) المرجع السابق، ص ص٣٧-٤٠.

ب/ الغش والتلاعب في قائمة المركز المالي:

وذلك عن طريق التقرير الخاطئ عن الأصول والالتزامات حيث تقوم بعض المنشآت بالتقييم الخاطئ فيه للأصول غير الخاضعة للإهلاك كحاسبات المدينين والاستثمارات، وذلك لتخفيض المصروفات أو تأجيل الخسائر مثل رفع قيمة احتمال تحصيل حسابات المدينين وبالتالي ينخفض كل من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومصروفات التشغيل، بالإضافة إلي تقييم الخسائر المرتبطة بالمشتقات كل ذلك يؤدي إلي زيادة المكاسب التي يتم التقرير عنها.

ج/ الغش والتلاعب في قائمة التدفقات النقدية:

تشير التدفقات النقدية الموجبة والمتزايدة من أنشطة التشغيل إلي قدرة كسبية أعلى للمنشأة لذلك تلجأ بعض المنشآت إلي زيادة تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تصنيف بعض النفقات التشغيلية على أنها استثمارية أو تمويلية، كما تقوم بتصنيف بعض التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها تدفقات داخلة تشغيلية وبالتالي تزيد من صافي التدفقات النقدية التشغيلية وإعطاء صورة أفضل عن أداء المنشأة دون التأثير على الناتج النهائي للتدفقات النقدية للمنشاة.

الفرق بين الأخطاء والغش والتلاعب:

فرق معيار المراجعة الأمريكي رقم ٥٣ بين الأخطاء والتلاعب حيث يشير الخطأ " إلى تحريف أو استبعاد غير متعمد لمبالغ أو افصاحات معينة في القوائم المالية " وهي غالباً ما ترتكب نتيجة جهل كتبة وموظفي إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبالتصنيف المحاسبي السليم وترتكب أيضاً نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية ومن أمثلة الأخطاء:

أ- أخطاء العمليات الحسابية كما في حالة الجمع والنقل والترصيد الخاطئ لبعض الحسابات وهذا غالباً في الأنظمة المحاسبية اليدوية وليس الآلية.

ب- عدم الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية بسبب المبالغة في التقدير أو تخفيضه مثل المبالغة في تقدير نسبة الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية الفترة ، وكذلك فشل الإدارة في التعرف على بعض أنواع المخزون التي يصعب بيعها وتصريفها وبالتالي يحدث تقدير غير سليم لمخصص تقادم المخزون.

ج- عدم التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية وذلك كما في حالة الخلط بين المصروف الإيرادي والمصروف الرأسمالي.

أما التلاعب (الغش) فهو عبارة عن ذلك التحريف أو الاستبعاد المتعمد لمبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية وهي غالباً ما ترتكب لرغبة مرتكبيها ف إخفاء جهلهم أو عدم كفاءتهم أو لرغبتهم في تغطية سرقات واختلاسات كبيرة في النقدية أو البضاعة أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية ومن أمثلة الغش ما يلي:

أ- التزوير المتعمد في السجلات والدفاتر المحاسبية أو لمستندات المؤيدة والتي تعد على أساسها القوائم المالية مثل إعداد فواتير بيع وهمية يترتب عليها حسابات مدينين وهمية وبالتالي تضخيم رصيد المدينين عمداً.

ب- تبديد موارد الشركة عن عمد.

ج- إخفاء معاملات أو مبادلات عمداً أو السهو المتعمد في الإفصاح عن بعض الأحداث والمعلومات الهامة مثل إهمال الإفصاح عن الآثار المحتملة لقضية مرفوعة ضد الشركة يترتب عليها التزامات على الشركة.

د- تعمد التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية بشأن قياس أحداث معينة أو الإفصاح عنها.

ويمكن القول بأن الغش غالباً ما يقترن بمحاولة مرتكبيه إخفائه وبالتالي فإن الغش يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة يصعب اكتشافها بصورة تلقائية من خلال الإجراءات المحاسبية وخاصة ذلك الذي يتم إخفائه بمهارة فائقة وأن اكتشاف مثل هذا الغش يرتبط بقوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية، وصعوبة أو سهولة إمكانية التواطؤ بين الموظفين ولذلك إذا لم يكن لدى مراجع الحسابات التفهم السليم لطبيعة وتأثير

التحريفات المختلفة واحتمالات حدوثها فإنه من المحتمل أن تمر عليه دون أن يكشفها أو يلاحظها.

النتائج المترتبة على الغش:

يترتب على حالات الغش الذي يقوم به الموظفون أو الإدارة ظهور قوائم مالية مضللة تؤدي إلى حدوث نتائج خطيرة وذات أضرار واسعة الانتشار وفي بعض الأحيان إلى تأثير تدميري ، وتلك النتائج لها أثار على المدى القريب وعلى المدى البعيد ، فأول ضحايا تلك القوائم المضللة هم المساهمين والدائنون وعلى المدى البعيد اهتزاز ثقة المستثمرين في سوق الأوراق المالية إلى جانب أطراف عديدة تتضرر من جراء ذلك كفقد الموظفين لوظائفهم وتضرر شركات التأمين والمودعون في المؤسسات المالية كما تتأثر أيضاً سمعة الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة.

وقد تكبدت مكاتب المراجعة في السنوات القليلة الماضية نفقات باهظة من جراء الدعاوي القضائية المرفوعة من الطرف الثالث الذين فقدوا استثماراتهم نتيجة عدم قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الغش وما يتعلق به من تحريفات جوهرية في القوائم المالية فعلى سبيل المثال وصلت نفقات الدعاوى القضائية إلى ٧ ٪ من إيراد مكاتب المراجعة الستة الكبار في عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت تلك النسبة إلى ١٩,٤ ٪ عام ١٩٩٣ ويوجد في الولايات المتحدة وحدها أكثر من ٤٠٠٠ دعوى قضائية مرفوعة ضد المراجعين تحمل في طياتها أكثر من ١٥ مليار دولار كتعويضات محتملة لتسويات تلك الدعاوي وأن معظم تلك الدعاوي سببها فشل مراجعي الحسابات في اكتشاف الغش وعدم الإفصاح عن أنشطة العميل سيئة السمعة ومن وجهة نظري فإن أكبر مثل لذلك الفشل هو مكتب أرثر أندرسون والذي كان يعد من أكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم والذي انهار وفق فضيحة إنرون الشهيرة .

إن الغش يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد نتيجة إعداد تقارير مشوهة عن أماكن الاستثمار المتاحة، كما يؤدي الغش في الأخير إلى انخفاض المبيعات

والتوظيف والكفاءة الإنتاجية والمصداقية كما تضعف مقدرة الشركة على المنافسة أما الزيادة الوحيدة المصاحبة للغش فهي تكلفة الدعاوي القضائية وأقساط التأمين.

ووفقاً لتقديرات الهيئة التشريعية المتعلقة بالتجارة في الولايات المتحدة فإن الغش يكبد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً أكثر من ١٠٠ بليون دولار تدفعها أطراف بريئة كالمستهلكين وشركات التأمين ومكاتب المراجعة.

الممارسات الشائعة للغش:

يمكن أن يكون إعداد قائمة بأساليب الغش وممارساته بلا نهاية ومع ذلك ينبغي أن يتفهم المراجع إلى أكثر الطرق شيوعاً مع إدراك أن نوع معين من الغش قد يكون ممكناً في موقف ما بينما قد لا يكون ممكناً في وقت آخر ومن المفيد أن نعدد بعض الأنواع الشائعة من الغش والمخالفات والمتمثلة في الأتي:

١- **اختلاس نقدية:** ويأخذ ذلك عدة صور منها اختلاس مبلغ معين من الخزينة واختلاس متحصلات مبيعات نقدية واختلاس متحصلات من العملاء وتتم تغطية الاختلاس عادة عن طريق مدفوعات وهمية بالمبلغ المختلس نفسه تؤيدها مستندات مزورة أو عدم إثبات المبالغ المتحصلة من العملاء في السجلات وكذلك اختلاس النقدية عن طريق التلاعب في التحويلات بين البنوك.

٢- **إدراج مبيعات وهمية:** أو إدراج مبيعات تمت في الفترة التالية ضمن مبيعات الفترة الحالية بغرض تضخيم المبيعات وبالتالي الأرباح.

٣- **التلاعب في تكوين المخصصات:** مثال مجمع استهلاك الأصول الثابتة ومخصص الديون المشكوك فيها، إذ أن عدم تكوين المخصصات أو تكوينها بنسبة تقل أو تزيد عن النسب المقررة تؤدي إلى تضليل نتائج العمليات.

٤- **اختلاس بعض أصناف المخزون:** من خامات أو إنتاج غير تام أو إنتاج تام عن طريق التلاعب في مستندات التسليم أو الإرجاع أو الصرف وفي البطاقات والسجلات الخاصة بالمخازن عن طريق إثبات مستندات صرف وهمية أو التلاعب في الكميات المنصرفة أو المستلمة أو في نسبة المواد التالفة والمسموح بها.

٥- **التلاعب في تقويم المخزون:** وبالتالي تضليل نتائج العمليات والمرك المالي.

٦- **اعتبار بعض النفقات الإيرادية نفقات رأسمالية أو العكس:** وبالتالي تضليل نتائج العمليات والمركز المالي.

٧- **الرواتب الوهمية:** التي تتم عن طريق إدراج أسماء وهمية في جداول الرواتب واختلاس مبالغها أو قد يقوم كاتب الأجور بالمغالاة في أرقام رواتب العاملين مقابل اقتسام الزيادة معهم.

٨- **إساءة استخدام صندوق المصروفات النثرية:** عن طريق استخدام النقدية للأغراض الشخصية أو في أغراض غير مرخص بها أو تزوير المستندات التي تغطي العجز.

٩- **إساءة استخدام بطاقات الائتمان:** عن طريق استخدامها في تغطية مشتريات شخصية.

١٠- **الرشاوى:** وهي مبالغ تدفع من أجل الحصول على نشاط أو عمل وتحقيق منفعة شخصية.

١١- **المغالاة في الخصومات** والمسموحات الممنوحة للعملاء.

١٢- بيع المعلومات المهمة للمنافسين.

١٣- استخدام المعدات والتجهيزات الخاصة بالشركة للأغراض الشخصية .

١٤- **تزييف مستندات الدفع:** النفقات النقدية قد يتم تدعيمها بمستندات مزيفة أو استخدام صور الفواتير في تحقيق ازدواج المدفوعات النقدية وكذلك تغيير الشيكات بعد توقيعها.

١٥- **سرقة الأوراق المالية:** ويحدث ذلك في حالة إمكانية الوصول غير المرخص لهذه الأوراق أو عندما يكون الأمين عليها قادراً على استبعادها.

١٦- **سداد المصروفات الشخصية:** أي ذات الطابع الشخصي وهي غير مرخص بها من قبل الشركة مثل نفقات الترفيه ومصروفات الزواج والمعدات المشتراه للاستعمال الشخصي ومصروفات التنقل والسفر غير المرخص بها.

الإشارات التحذيرية باحتمال وجود غش وتلاعب:

طالب معيار المراجعة الأمريكي رقم ٨٢ من مراجع الحسابات ضرورة إدراكه لخصائص الغش ولعوامل الخطر التي يمكن أن يستخدمها المراجع ويراعيها لتقدير احتمال وجود غش في القوائم المالية وسرقات الأصول وتشمل عوامل الخطر ما يلي:

أولاً: الإشارات التحذيرية باحتمال وجود غش في القوائم المالية وتشمل ما يلي:

خصائص الإدارة مثل:

- لا تعرض الإدارة بشكل سليم حالة الرقابة الداخلية وعملية إعداد التقارير المالية، على سبيل المثال إهمال الإدارة لنتائج المراجعة وعدم كفاية أفراد المحاسبين الحاليين أو عدم فعاليتهم.
- عدم معقولية أهداف الإدارة التي تبني على أساسها خطط المكافآت بالنسبة لنتائج التشغيل والمركز المالي.
- محاولة الإدارة تحسين سعر السهم أو الربحية باستخدام سياسات محاسبية مناهضة.
- الدوران السريع لأفراد الإدارة العليا أعضاء مجلس الإدارة.

أحوال الصناعة مثل:

- المتطلبات المحاسبية والقانونية والنظامية الجديدة قد تضعف القوائم المالية أو تجعلها متحيزة.
- الدرجة العالية للمنافسة قد تسبب في نقص هوامش الربح.
- تدهور الصناعة التي ينتمي إليها العميل .

- تغير الخبرة بالصناعة سريعاً مع التطور التكنولوجي وتقادم المنتجات .

الخصائص التشغيلية والاستقرار المالي مثل:

- وقوع العميل تحت ضغط شديد للحصول على التمويل المطلوب للتشغيل الأساسي أو الإنفاق الرأسمالي .
- تتأسس القوائم المالية على تقديرات شخصية تخضع للتغير الجوهري في الأجل القريب.
- الهيكل المالي للعميل قد يجعله معرضاً للتغير في معدلات الفائدة بشكل كبير.
- العميل مهدد بالإفلاس .
- حدوث عمليات معقدة غير عادية قرب نهاية السنة المالية .

ثانياً : الإشارات التحذيرية باحتمال سرقات الأصول:

تمثل عوامل الخطر التي يمكن أن يستخدمها لمراجع في تقدير احتمال سرقة الأصول ما يلي:

١- الشك في سرقات الأصول:

- وجود مبالغ نقدية كبيرة في متناول اليد.
- المخزون يتكون من عناصر صغيرة مرتفعة القيمة .

٢- علاقات العاملين ونمط السلوك:

- عدم قناعة العاملين الذين لهم علاقات بحيازة الأصول واستخدامها .
- وجود عاملين يعيشون حياة تفوق مستواهم المادي .
- تغير سلوك العاملين بطريقة غير عادية أو غير متوقعة .

٣ - الأدوات الرقابية:

- فشل الإدارة في توفير إشراف سليم .
- تنقية غير ملائمة لطلبات التوظيف .
- وجود فوضى في النظام المحاسبي .

مسئولية مراجع الحسابات نحو اكتشاف الغش والتقرير عنه:

أوضحت الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة خصوصاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال معايير

المراجعة التي أصدرتها مسئولية مراجع الحسابات نحو اكتشاف الغش والتقرير عنه ، ويمكن بلورة إطار مسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب واثر ذلك على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة من خلال معيار المراجعة الأمريكي رقم ٥٣ الذي حدد تلك المسئولية على النحو التالي:

أ- يجب أن يقدر مراجع الحسابات مستوى الخطر الناشئ من وجود أخطاء وتلاعب ذات تأثير جوهري على القوائم المالية لأنه سوف يعتمد على مستوى الخطر عند وضع خطة المراجعة وتصميم برنامج الفحص وتحديد إجراءات المراجعة بما يساعده على اكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي يمكن أن يجعل القوائم المالية تحتوي على تحريف جوهري.

ب- تتوقف مقدرة المراجع على تقدير خطر المراجعة الناتج من وجود أخطاء وتلاعب على فهمه لخصائص الأخطاء والتلاعب التي سبق الإشارة إليها ، ومدى ونوع التفاعل المحتمل بين هذه الخصائص ووفقاً لهذا الفهم سوف يصمم وينفذ خطة وإجراءات المراجعة الملائمة .

ج- لا يمكن أن نغفل مدى صعوبة اكتشاف التلاعب في بعض الأحيان بواسطة إجراءات المراجعة المعروفة والتي تساعد على اكتشاف الأخطاء ويرجع ذلك إلى أن التلاعب قد يصل إلى حد التواطؤ بين موظفي العميل وبعضهم البعض أو بينهم وبين طرف خارج المشروع وهنا فإن المراجعة المستندية وحتى الفنية قد لا تنجح في اكتشاف هذا التواطؤ.

د- يكون مطلوباً من مراجع الحسابات أن:

- يبذل العناية المهنية القصوى في تخطيط وتنفيذ المراجعة وتقييم النتائج المتحصل عليها من إتباع الإجراءات الملائمة .

- يمارس ويصيغ أحكامه المهنية بدقة وليتأكد قدر استطاعته من عدم وجود الأخطاء أو التلاعب.

هـ- يجب أن يركز المراجع عند تخطيط وتنفيذ المراجعة على مجموعة من الاعتبارات من شأنها أن ترفع من قدرته على اكتشاف الأخطاء والتلاعب ومن أهم هذه الاعتبارات:

١- الاعتماد على مساعدين مؤهلين ومدربين جيداً ويفضل أن يكون لهم خبرة في مراجعة القوائم المالية للعملاء الذين يعملون في الصناعة التي ينتمي لها العميل الحالي.
٢- توسيع نطاق تقييمه الولي لبيئة عمله .
٣- مد نطاق الاختبارات الخاصة بالنواحي الإدارية مثل معدل دوران المدير المالي ورئيس الحسابات ، كفاءة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية وتشكيل مجلس الإدارة .
٤- توصيف طبيعة الصناعة التي ينتمي إليها العميل جيداً فقد تكون حدة المنافسة مرتفعة فيها مما يدفع الإدارة لإتباع وسائل غير مشروعة في المنافسة تنعكس على القوائم المالية.
٥- الإطلاع على تقارير المراجعة لعدد من السنوات السابقة لهذه الشركة ودراسة رأي المراجعين السابقين لها .
٦- تحديد معدل عزل مراجعي الحسابات السابقين لها .

واجبات المراجع المهنية في حالة وجود غش وتلاعب:

وفقاً لمعيار المراجعة الأمريكي رقم ٥٣ إذا انتهى المراجع إلى وجود غش وتلاعب متعمد ذات تأثير جوهري في تحريف القوائم المالية للعميل فعليه أن يقوم بالواجبات التالية :

أ- إذا استنتج مراجع الحسابات أن القوائم المالية قد تأثرت جوهرياً بوجود تلاعب وغش معين فعليه ان يصر على تصحيح القوائم المالية وإلا فإنه يبدي رأياً متحفظاً أو عكسياً في القوائم المالية مع الإفصاح عن الأسباب الأساسية رأيه هذا .

ب- إذا لم يستطيع المراجع تطبيق إجراءات المراجعة الملائمة أو إذا قام بتوسيع نطاق اختباراته ومع ذلك ظل غير قادر على تحديد ما إذا كان التلاعب قد اثر في القوائم المالية تأثيراً جوهرياً فيجب عليه عندئذ أن يقوم بتصرفين هما :

❖ يمتنع عن إبداء الرأي أو يبدي رأياً متحفظاً في القوائم المالية .

❖ يقوم بتوصيل النتائج التي تم التوصل إليها إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة .

ج- إذا رفض العميل في الحالة السابقة تقرير المراجع فيجب على المراجع أن ينسحب من أداء عملية المراجعة ويقوم بكتابة أسباب قراره بالانسحاب في تقرير خاص ويقدمه للجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.

د- يجب أن يتخذ المراجع قرارات الأهمية النسبية الملائمة عندما يكون من واجبه توصيل بيان التلاعب للجنة المراجعة وعلى سبيل المثال فإن التلاعب من جانب صغار الموظفين قد يكون غير جوهري وغير متكرر فيتم تجميعه وتوصيله على فترات للجنة المراجعة بينما التلاعب مع رئيس الحسابات بتزييف مستند صرف المرتبات يوجب سرعة إخبار اللجنة به.

هـ- ليس من واجب المراجع الإفصاح عن التلاعب لأطراف خارج المشروع إلا إذا رأى المراجع أن حالة التلاعب الموجودة يمكن أن تؤثر على رأيه في القوائم المالية.

ويمكن القول بأن من واجب المراجع الإفصاح عن التلاعب لطرف خارج المشروع في الحالات التالية:

❖ عندما تقرر المنشأة التي بها تلاعب عزل المراجع.

❖ عندما يتصل به المراجع الجديد للشركة.

❖ عندما تطلب منه بعض المؤسسات التمويلية طالما كانت المتطلبات المهنية لمراجعة الشركات المقترضة تسمح بذلك.

استخدام النسب المالية في كشف الغش والتلاعب في القوائم المالية:

يعتبر أسلوب تحليل النسب من أكثر أساليب التحليل المالي استخدماً وأكثرها كفاءة في اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية، فهو يمكن المحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية من الحصول على نظرة أكثر عمقاً عن حالة المنشأة المالية وعن أدائها من خلال التحليل القائم على النسب المالية، ويمكن عن طريق حساب المؤشرات والنسب للبيانات الحالية ومقارنتها بما هو متوقع اعتماداً على بيانات السنوات السابقة أو على الموازنات أو مؤشرات

الصناعة الحصول على رؤية أو ضح للبنود ذات مخاطر التحريف المرتفعة، فمثلاً إذا أظهرت المقارنة تقلبات أو انحرافات غير متوقعة أو عندما لا تحدث تقلبات كانت متوقعة فإن ذلك يشير إلي وجود غش واحتيال في القوائم المالية، لذلك يجب على المحلل المالي أن يقوم بالتحري عما إذا كانت هذه الانحرافات ناتجة عن تحريف في واحد أو أكثر من المتغيرات المستخدمة في حساب النسبة أو المؤثر[1].

ويمكن استخدام النسب المالية في كشف الغش والتلاعب المحاسبي في القوائم المالية كما يلي[2]:

اكتشاف التقييم غير الملائم للأصول:

إن إدارة المنشأة قد تقوم بتضخيم أصولها بغرض تحسين صورة المنشاة ووضعها المالي أمام المستثمرين للحصول على تمويل جديد أو سداد المديونيات الحالية ويمكن استخدام النسب المالية في اكتشاف التقييم غير الملائم للأصول كما يلي:

أولاً: يمكن للمحلل المالي اكتشاف التقييم الخاطئ للمخزون ومدى تقادمه وصعوبة تصريفه عن طريق معدل دوران المخزون، حيث تقيس هذه النسبة عدد مرات بيع المخزون خلال الفترة فإذا كان المخزون مغالي في تقييمه أو متقادماً أو يصعب تصريفه انخفضت هذه النسبة انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع ما هو متوقع وذلك لزيادة قيمة متوسط المخزون عما هو متوقع.

ثانياً: كما يمكن للمحلل المالي عن طريق نسبة تكلفة المبيعات إلي صافي المبيعات الكشف عن عدم تسجيل البضائع المشتراة ضمن المخزون ليمكن تجنب الاعتراف بالمصاريف المرتبطة ببيع المخزون، فإذا لم تدخل هذه القيمة في المخزون فإنه لا توجد بالتالي مصاريف مرتبطة ببيع هذه البضاعة ويمكن عن طريق ذلك تضخيم أرباح المنشأة

---

(١) د. سامح محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص٢٥٨-٢٦٢.

فكلما قلت هذه النسبة عما هو متوقع دل ذلك على احتمال وجود غش في تقييم المخزون.

ثالثاً: يمكن للمحلل المالي عن طريق نسبة مجمل الربح الكشف عن وجود تحريف في تكلفة المبيعات وفي تقييم المخزون، فإذا لم يتم تسجيل المخزون فإنه بالتالي لن توجد تكلفة لهذا المخزون مرتبطة ببيعه وهذا سوف يجعل مجمل الربح والمبيعات تكلفة البضاعة، كبيراً نسبياً وبالتالي يؤدي إلي ارتفاع نسبة مجمل الربح وخاصة في الفترة التالية لنهاية العام.

رابعاً: يمكن عن طريق استخدام معدل دوران المدينين اكتشاف التقييم المغالى فيه للمدينين فهذه النسبة تقيس عدد مرات تحصيل المدينين خلال الفترة، وبالتالي فإن المغالاة في تقييم المدينين سيؤدي إلي انخفاض المعدل عن القيمة المتوقعة وبالتالي زيادة فترة التحصيل، وذلك يعني وجود مشاكل مع العملاء.

اكتشاف التبويب الخاطئ للأصول:

عندما تقوم المنشاة بالتبويب غير المناسب لأصولها الثابتة فإنها تثبت هذه الأصول في ميزانيتها، ولكن تسجلها في المكان الخاطئ وتقوم الإدارة بذلك ليمكنها من تحسين نسبة التداول للمنشاة حيث تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة في سداد التزاماتها المتداولة عن طريق أصولها المتداولة، ويمكن للإدارة عن طريق التبويب الخادع تصنيف الأصول الثابتة على أنها متداولة مما يمكنها من التلاعب في نسبة التداول لتحقيق مصلحتها. ويمكن استخدام النسب المالية في اكتشاف التبويب الخاطئ للأصول كما يلي:

أو لاً: يمكن للمحلل المالي الكشف عن التبويب الخاطئ للأصول عن طريق نسبة التداول أو عن طريق نسبة التدفق النقدي إلي الالتزامات المتداولة ومقارنتها بالقيمة المتوقعة لها ومراعاة عدم ارتفاعها المفاجئ مع الأخذ في الاعتبار: هل المنشاة في حاجة إلي التبويب الخاطئ للأصول كالدخول في اتفاقية قرض تتطلب نسبة تداول معينة.

ثانياً: كما يمكن للمحلل المالي أيضاً الكشف عن التبويب الخاطئ للأصول عن طريق نسبة الأصول الثابتة إلي إجمالي الأصول فإذا حدث انخفاض كبير في هذه النسبة مقارنة بالقيمة المتوقعة دل ذلك على احتمال وجود تبويب خاطئ للأصول.

اكتشاف الإيراد الوهمي:

تقوم بعض المنشآت بالتلاعب في عمليات المبيعات عن طريق البيع لعملاء وهميين بغرض تضخيم الإيرادات وذلك عن طريق تزييف فواتير البيع لعملاء حقيقيين أو غير حقيقيين أو التلاعب في أو امر بيع العملاء بزيادة الأسعار أو الكميات المباعة.

ويمكن استخدام النسب المالية في اكتشاف الإيراد الوهمي كما يلي:

أولاً: بما أن المبيعات الدائنة لن يتم تحصيلها (باعتبار أنه تم تزييفها) إذن عندما يلاحظ المحلل المالي وجود مديونية عالية لم يتم تحصيلها كان ذلك إشارة على إيرادات مزيفة ووهمية لذلك يجب على المحلل المالي استخدام نسبة معدل دوران المدينين ويزيد فترة التحصيل حيث يقل معدل دوران المدينين وتزيد فترة التحصيل مقارنة بالقيمة المتوقعة مما يشير إلي إيراد وهمي.

ثانياً: كما يجب على المحلل المالي استخدام نسبة مجمل الربح فإذا وجد زيادة غير معقولة في هذه النسبة مقارنة بالقيمة المتوقعة وخاصة في آخر شهر أو الربع الأخير من السنة فإن ذلك يدل على وجود إيرادات وهمية لأن المنشأة التي تثبت إيراداً وهمياً في سجلاتها دون إثباتها للتكلفة المتعلقة بهذه المبيعات سوف يرتفع نسبة مجمل الربح لها كما قد ينتج هذا التلاعب في أسعار المبيعات.

ثالثاً: كما يمكن للمحلل المالي تحليل المصروفات عن طريق، استخدام نسبة المصروفات إلي صافي المبيعات فإذا وجد أن هذه النسبة تتجه لانخفاض في نهاية الفترة مقارنة بالقيمة المتوقعة دل ذلك على احتمال وجود مبيعات وهمية.

رابعاً: كما يجب على المحلل المالي فحص تكاليف نقل البضاعة المباعة، فمن المعروف أنه كلما زادت المبيعات زادت تكاليف النقل فإذا وجدت مبيعات وهمية فبالتالي لم يتم نقلها وبمقارنة هذه التكاليف بالسنوات السابقة أو بمؤشرات الصناعة يمكن الكشف عن المبيعات الوهمية، ويمكن للمراجع اكتشاف ذلك عن طريق تكلفة النقل للجنية الواحد من المبيعات عن طريق نسبة مصروفات تكلفة النقل إلي صافي المبيعات، فإذا وجد أن هذه النسبة تتجه للانخفاض في نهاية الفترة مقارنة بالقيمة المتوقعة دل ذلك على احتمال وجود إيرادات وهمية.

خامساً: يجب على المحلل المالي ملاحظة العلاقة الطردية بين المبيعات ومردوداتها والخصم الممنوح عليها، فزيادة المبيعات تعني وجود فرصة كبيرة لزيادة مردودات المبيعات وكذلك الخصم الممنوح عليها وبالتالي زيادة المخصصات المحددة لهذه البنود فإذا انخفض نسبة المخصصات إلي المبيعات في نهاية الفترة مقارنة بالقيمة المتوقعة دل ذلك على احتمال وجود إيرادات وهمية.

اكتشاف تسجيل الإيرادات والمصروفات في فترات مختلفة:

إن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تنص على مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات أي تسجيلهم في نفس الفترة المحاسبية فإذا سجل الإيراد في فترة محاسبية وسجل المصروف المرتبط به في فترة تالية أدى ذلك إلي ارتفاع أرباح الفترة الأولى وانخفاض الأرباح في الفترة التالية.

ويمكن استخدام النسب المالية في اكتشاف تسجيل الإيرادات والمصروفات في فترات مختلفة كما يلي:

أولاً: يمكن للمحلل المالي اكتشاف الاعتراف المبكر بالإيرادات عن طريق فحص تكاليف النقل حيث تميل هذه التكاليف إلي الارتفاع في نهاية الفترة في المنشآت التي تعترف مبكراً بالإيراد.

ثانياً: يجب أن يقوم المحلل المالي بإعادة حساب مصاريف الإهلاك ليتأكد من حسابها بطريقة صحيحة إذ يمكن للمنشأة عن طريق حساب

الإهلاك على مدار فترة طويلة نسبياً تأجيل الاعتراف بالمصروفات ويجب عليه حساب نسبة مصروفات الإهلاك إلي الأصول فإذا قلت هذه النسبة مقارنة بالقيمة المتوقعة دل ذلك على احتمال وجود تأجيل للاعتراف بالمصروفات. كما يمكن للمنشاة تعجيل الاعتراف بالمصروفات عن طريق حساب الإهلاك في فترة قصيرة نسبياً مما يؤدي إلي تحميل الفترات الحالية بجزء أكبر من المصروفات وبالتالي زيادة الأرباح في الفترات المقبلة، ويمكن للمحلل المالي عن طريق حساب نسبة مصروفات الإهلاك إلي الأصول وارتفاع هذه النسبة مقارنة بالقيمة المتوقعة الكشف عن احتمال وجود تعجيل للاعتراف بالمصروفات.

ثالثاً: يمكن للمحلل المالي عن طريق تحليل الأصول الثابتة اكتشاف المصروفات الإيرادية التي تم رسملتها لتتمكن المنشأة من تأجيل الاعتراف بها وبالتالي تحقيق ارتفاعاً وهمياً في الأرباح وذلك عن طريق استخدام معدل دوران الأصول، فإذا قل معدل الدوران نتيجة لزيادة كبيرة في الأصول دل ذلك على احتمال وجود تأجيل للاعتراف بالمصروفات الإيرادية وتحويلها إلي مصروفات رأسمالية.

رابعاً: كما يمكن للمحلل المالي عن طريق تحليل المصروفات المتعلقة بالأصول كمصاريف الإصلاح والصيانة ومصاريف التأمين معرفة هل تم رسملة المصروفات الإيرادية وذلك عن طريق نسبة المصروفات الرأسمالية إلي الأصول فإذا ارتفعت هذه النسبة مقارنة بالقيمة المتوقعة دل ذلك على تحويل المصروفات الرأسمالية إلي مصروفات إيرادية.

اكتشاف إخفاء الالتزامات والمصروفات:

يمكن للمنشأة التلاعب في الالتزامات عن طريق إما تخفيض قيمة الالتزامات أو عدم تسجيلها، وعندما تحذف المنشاة الالتزامات فإنها بالتالي تحذف المصروفات المرتبطة بها مما يؤدي إلي ارتفاع وهمي في صافي الدخل وزيادة الأرباح المحتجزة أي ارتفاع وهمي في حقوق الملكية.

ويمكن استخدام النسب المالية في اكتشاف إخفاء الالتزامات والمصروفات كما يلي:

أولا: يمكن للمحلل المالي اكتشاف إخفاء الالتزامات المتداولة كالمصروفات المستحقة أو الإيراد المقدم عن طريق نسبة التداول أو نسبة التدفق النقدي إلي الالتزامات المتداولة فإذا زادت هذه النسبة بدرجة كبيرة مقارنة بالقيمة المتوقعة، فإن ذلك يدل على احتمال وجود إخفاء لبعض الالتزامات.

ثانياً: كما يمكن للمحلل المالي اكتشاف إخفاء الالتزامات عن طريق تطبيق نسبة المديونية إلي حقوق الملكية أي نسبة إجمالي الديون إلي حقوق ملكية المساهمين، فإذا قلت هذه النسبة بدرجة كبيرة مقارنة مع القيمة المتوقعة فإن ذلك يدل على وجود إخفاء لبعض الالتزامات حيث تقل إجمالي الالتزامات وتزيد حقوق ملكية المساهمين.

ثالثاً: كما يمكن للمحلل المالي استكشاف إخفاء الالتزامات عن طريق تطبيق نسبة التدفق النقدي إلي إجمالي الديون فإذا ارتفعت هذه النسبة بدرجة كبيرة بالمقارنة بالقيمة المتوقعة فإن ذلك يدل على وجود إخفاء لبعض الالتزامات.

مما سبق يتضح أهمية استخدام أسلوب تحليل النسب في كشف الغش والتلاعب في القوائم المالية مع مراعاة وجود العديد من النسب التي يمكن استخدامها لذلك فإن عليه اختيار النسب التي لها معنى ودلالة مهمة.